

Distr.  
GENERAL

A/CONF.164/15  
10 August 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة

السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة

السمكية الكثيرة الارتحال

نيويورك، ١٢-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣

بيان أدلى به رئيس المؤتمر في اختتام الدورة الثانية،

يوم ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣

لقد أجرينا على مر الأسابيع الثلاثة الماضية مباحثات ومناقشات واسعة النطاق ركزنا فيها على عدد من المسائل البالغة الحساسية التي يجب معالجتها إذا ما أردنا الوفاء بالولاية التي أناطتها الجمعية العامة بهذا المؤتمر، عملا بما طلبه قادة العالم أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في العام الماضي.

ولقد عززت مداولاتنا أثناء الدورة الثانية الشواغل التي أدت إلى انعقاد هذا المؤتمر. ونحن ندرك تماما أن هناك حاجة ملحة إلى تدابير تمكن على المدى الطويل وبشكل مستدام من حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وما لم نتصد لهذا التحدي سيستمر الإفراط في صيد موارد العالم البحرية الحية وسيستمر استنزاف الأرصدة. وعليه، فإن للمجتمع الدولي أسبابه الوجيهة الداعية للقلق بسبب الحالة التي آلت إليها الآن مصائد الأسماك العالمية الرئيسية التي تعتبر الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال من أهم عناصرها.

والولاية التي أناطتها بنا الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، كما هي مبينة في القرار ١٩٢/٤٧، تتطلب أن يبحث هذا المؤتمر عن سبل لتعزيز التنفيذ الفعال لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فيما يتعلق بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. والمؤتمر مدعو لدى قيامه بذلك إلى أن يحدد ويقيم المشاكل القائمة فيما يتصل بحفظ وإدارة هذين النوعين من الأرصدة السمكية، وأن ينظر في سبل تحسين التعاون فيما بين الدول في مجال مصائد الأسماك ووضع التوصيات المناسبة.

وكما هو موضح في البيان المدلى به في افتتاح الدورة الثانية يوم ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ (A/CONF.164/11) فإننا حققنا، في الواقع، تقدما كبيرا صوب الوفاء بالولاية الواردة في قرار الجمعية العامة

١٩٢/٤٧. فلقد تعرفنا على المشاكل القائمة وقيمناها. ونظرنا، بالإضافة الى ذلك، في سبل تحسين التعاون فيما بين الدول في مجال مصائد الأسماك. وقطعنا أيضا شوطا كبيرا في اتجاه وضع توصيات مناسبة. وستكون هذه الصياغات موضوع مداولات دورتنا المقبلة.

وقمنا في مناقشاتنا ومباحثاتنا طوال الأسابيع الثلاثة الماضية باستكشاف متعمق للقضايا الكثيرة المطروحة أمامنا. وبالإضافة الى المناقشات العامة، تناول المؤتمر معظم القضايا الرئيسية على أساس ورقات العمل التي أعدها الرئيس. ولقد مكنت طريقة العمل هذه جميع المشاركين في المؤتمر من المساهمة في إعداد النص التفاوضي الأساسي، الذين طلبتم من الرئيس إعداده.

ولقد استمعت، من جانبي، باهتمام فائق للمناقشات، وحاولت استيعاب ما عبر عنه فيها من وجهات نظر كثيرة ومتباينة. ولقد ساعد ذلك كثيرا في إعداد النص التفاوضي المقدم من الرئيس والوارد في الوثيقة A/CONF.164/13. وسيكون هذا النص أساس أعمالنا في المستقبل.

وهذه الوثيقة، كما سيفهم المندوبون الموفدون الى المؤتمر، هي محاولة للتوفيق بين مختلف الآراء بشأن المسائل الكثيرة التي نظرنا فيها. ويستحيل على المرء بطبيعة الحال أن يعكس كل رأي بشأن مختلف هذه المسائل اذا ما أراد التوصل الى نص تفاوضي واحد. ولذا أود أنؤكد على ما أوردته في ملاحظتي الاستهلالية التي قدمت بها النص التفاوضي وفيما يلي نصها:

"١ - أعد الرئيس هذا النص استجابة لطلب المؤتمر. والغرض منه هو إمداد المؤتمر بنص تفاوضي أساسي بشأن المسائل التي هي قيد النظر. وعند إعداد هذا النص روعيت المناقشات التي دارت بشأن المسائل الموضوعية، كما روعي مختلف المقترحات وورقات الموقف المقدمة من الوفود.

"٢ - والنص التفاوضي المقدم من الرئيس لا يخل بموقف أي وفد بشأن المسائل الموضوعية المشار إليها فيه. ولا يطرح إلا كصك تفاوضي".

ولقد بدأ هذا المؤتمر أعماله دون أية أعمال تحضيرية سبقتة يستفيد منها، ومن هذه الزاوية لم يكن وضعنا مواتيا. بيد أن إعداد هذا النص التفاوضي باعتباره أساسا لمداولاتنا القادمة أعطى أعمالنا دفعا كبيرا.

ويعكس هذا النص التفاوضي قدرا كبيرا من الاتفاق على كثير من المسائل. ولكن لا بد من التسليم بأنه لا سبيل للتوصل إلى توافق آراء بشأن عدد كبير من المسائل الهامة إلا بعد زيادة استكشاف هذه المسائل. وسوف تكون هذه مهمتنا في الدورة المقبلة.

وأود أن أخص حالة بعض القضايا الرئيسية التي تناولناها.

إن جميع الوفود تؤيد ضرورة اتخاذ تدابير تضمن قوة وفعالية حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. ونحن جميعاً ندرك ضرورة وضع تدابير مناسبة لتأمين مثل هذا الحفظ وتلك الإدارة، باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز استدامة الموارد على المدى الطويل. ولئن كنا جميعاً متفقين بشأن هذا الهدف الأساسي والضروري، فإن سبل بلوغه لا يزال يلزم تحديدها على نحو كامل.

ولقد ركز جانب كبير من المناقشة في هذا المؤتمر على ضرورة إيجاد نهج وقائية لإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. ويبدو أن هناك توافق آراء في طور النشوء بشأن هذه المسألة، بحيث أن جميع الوفود أعربت عن تأييدها لهذا المفهوم من حيث المبدأ. بيد أن الاستخدام الدقيق للنهج الوقائي في مجال إدارة مصائد الأسماك أمر يتطلب مزيداً من البلورة، وثمة اتفاق على أن يعالج المؤتمر هذه المسألة في الدورة القادمة. ووجود ورقة معلومات عن هذا الموضوع من شأنه أن يؤيد مداولاتنا في المؤتمر. ولذا، فإنني أوصي المؤتمر بأن يطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة أن تعد ورقة من هذا القبيل قبل حلول الدورة القادمة. وسننشئ عندئذ فريقاً عاملاً صغيراً لينظر في المسألة. وأعتقد أن هذه طريقة معقولة ومجدية من حيث التكلفة للشروع في أعمالنا.

وكجزء لا يتجزأ من الحاجة إلى تأمين قدر أكبر من الفعالية في حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، هناك اتفاق فيما بين الوفود على ضرورة تنظيم الصيد بطريقة مسؤولة. وفي هذا الصدد، وبالتوازي مع أعمال هذا المؤتمر، هناك ما تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة حالياً من عمل بشأن وضع مدونة قواعد السلوك للصيد المتسم بالمسؤولية. وهذه المدونة ستكمل بالتأكيد نتائج هذا المؤتمر.

وتمثل البيانات الآنية والدقيقة والكاملة بشأن كمية الصيد وجهده حجر زاوية حفظ وإدارة مصائد الأسماك. ولقد حقق المؤتمر بشأن هذه المسألة الحاسمة قدراً كبيراً من الاتفاق على نوع البيانات والمعلومات اللازمة وطريقة جمعها.

وسلم المؤتمر أيضاً بضرورة وضع تدابير عملية ويمكن إنفاذها للرصد والمراقبة والإشراف لتأمين فعالية الجمع والانفاذ. وهناك اتفاق في هذا الصدد، على أن المسؤولية الرئيسية عن ضمان الالتزام بتدابير حفظ وإدارة مصائد الأسماك في أعالي البحار تقع على عاتق دول العلم. بيد أن من المسلم به أيضاً أن الدول المرفئية بإمكانها أن تكمل مسؤولية دول العلم في تشجيع تدابير الحفظ والإدارة المتفق عليها، وفقاً للقانون الدولي.

وتشير اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى أقصى محصول مستدام بوصفه نقطة مرجعية لحفظ وإدارة الموارد البحرية الحية. بيد أنه جرت مناقشة بشأن نقاط مرجعية أخرى في العقد الماضي، يتعين النظر فيها. واقتراح في هذا الصدد أن ينظر المؤتمر في هذه المسألة في إطار فريق عامل. وسنعمل ذلك في الدورة القادمة للمؤتمر. وتيسيرا لمثل هذا التقييم من المفيد أن تزودنا منظمة الأغذية والزراعة بورقة معلومات عن هذه المسألة. وعليه، فإنني أوصي المؤتمر بأن يطلب أيضا إلى منظمة الأغذية والزراعة توفير هذه الورقة قبل حلول الدورة القادمة.

ومسألة تنفيذ آليات كفاءة التعاون الدولي في حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال جرى تناولها بالتفصيل في جلسات هذا المؤتمر العامة وغير الرسمية على السواء.

ويميل الرأي إلى اعتبار أن الترتيبات المؤسسية هي الأجدى، وأن الاحتياجات الخاصة بالأرصد والمناطق يجب أن تؤخذ في الحسبان ليتسنى إنجاح هذه الترتيبات. وهناك أيضا اتفاق إلى حد بعيد بشأن أهداف ودور المنظمات أو الترتيبات الإقليمية فيما يتعلق بحفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال.

ولئن كانت الحلول الفعالة لحفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، لن توجد إلا على الصعيد الإقليمي، فإن وفودا عديدة أشارت مع ذلك إلى ضرورة تمويل المنظمات والترتيبات الإقليمية تمويلًا كافيا ليتسنى لها أن تضطلع بمسؤولياتها على نحو فعال. وستلزم معالجة هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الدورة القادمة. وأعتقد اعتقادًا راسخًا بأن اقتراح إنشاء منظمات إقليمية لكي تضطلع بتدابير الحفظ والإدارة لا معنى له إذا لم تتوفر لها الموارد اللازمة لتنفيذ ولاية كل منها.

والمؤتمر يسلم بحاجة هذه المنظمات إلى إجراءات تتسم بالكفاءة والفعالية لاتخاذ القرارات، باعتبار ذلك جزءًا من الترتيبات المؤسسية الفعالة لحفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال. بيد أنه يظل من الأساسي في حالات عدم الاتفاق على تدابير الحفظ والإدارة أن تكون هناك أحكام لتسوية المنازعات على نحو سريع وملزم. فإذا لم توضع مثل هذه الإجراءات السريعة، فقد تستنفد الأرصد تدريجيا ونحن لانزال في انتظار ما سيسفر عنه إجراء آخر أطول أمدا. وهذه الحالة ستكون متعارضة مع الهدف الأساسي لهذا المؤتمر.

ولا بد من تأمين سبل ووسائل التعامل مع الداخلين الجدد ومع الدول غير الأطراف ليتسنى لأنشطة حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال أن تفي بأهداف الاستدامة. وينبغي التسليم بالموقف الخاص للبلدان النامية التي ترغب في ممارسة الصيد في مناطقها ولكنها

لا تفعل ذلك في الوقت الحاضر. فالخيار الذي تمتعت به دول أخرى في الماضي بسبب امتيازاتها الرأسمالية والتكنولوجية يجب أن يتاح أيضا للبلدان النامية في المستقبل.

ولقد أعرب خلال المؤتمر عن قلق كبير إزاء دور الدول غير الأطراف حيث ثبت أن هذه الجهات يمكنها أن تقوض بسرعة جهود الحفظ والادارة المتفق عليها دوليا. ويجب علينا أن نتصدى لهذه المشكلة.

ولقد انصب قدر كبير من المناقشات على الاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية، وما يمكن أن تتطلبه هذه الدول من مساعدة علمية وتقنية لتمكينها من أن تفي على نحو فعال بالتزاماتها في مجال الحفظ والادارة. وأشار إلى أن هذه البلدان قد تحتاج أيضا إلى أنواع أخرى من المساعدة لتسهيل دخولها إلى مصائد أسماك جديدة. ولأسباب تتعلق بالأمن الغذائي والاقتصادي، هناك التزام أخلاقي بتوفير المساعدة الملائمة إلى البلدان النامية. ولقد سرني كثيرا أن ألمس خلال المناقشات والمباحثات تسليم جميع الوفود بهذا الالتزام.

وتتمحور مناقشاتنا حول مسألة التناسب والتماسك بين التدابير الوطنية والدولية لحفظ الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال. ونحن متفقون جميعا على أهمية مواءمة هذه التدابير، ولكن يتعين علينا النظر في طريقة تحقيق ذلك. وتشجعت كثيرا مناقشة هذه المسألة وروح المسؤولية التي بدت من الوفود في سعيها لإيجاد أرضية مشتركة. فالمسألة بالغة الحساسية ولكنني أعتقد أن من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأنها في نهاية الأمر.

لقد بدأنا بداية موفقة للغاية في تناول الولاية التي أناطتها بنا الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين. وينبغي ألا تغيب عن أبصارنا ضخامة المشكلة المطروحة. فما زالت أمامنا مهمة مضيئة إذا ما أردنا أن نتمم أعمالنا قبل حلول الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة في عام ١٩٩٤. ويجب علينا، في هذا الصدد، أن نتخذ قرارات تتعلق ببرنامج عملنا في المستقبل. أما الآن، وقد قيمنا تقييما كاملا نطاق أعمالنا الموضوعية، فلقد بات واضحا أن المؤتمر سيحتاج إلى دورتين اضافيتين للوفاء بولايته. وأعتقد أنه يتعين عقد دورة تفاوضية تستمر ثلاثة أسابيع في ربيع عام ١٩٩٤ ودورة ختامية أخرى خلال صيف عام ١٩٩٤.

وخلال الدورة الربيعية، ينبغي للمؤتمر أن يبذل جهودا متضافرة للتوصل إلى اتفاق بشأن الكثير من المسائل الواردة في النص التفاوضي. ويحدوني الأمل في أن تتمكن في نهاية الدورة الربيعية من الوصول إلى مرحلة يمكن فيها اصدار نص منقح يعكس وجود اتفاق كبير إن لم يكن كاملا بشأن جميع المسائل. وسيكون هذا النص عندئذ متاحا للدول لتتولى استعراضه لكي يمكننا الانتقال إلى اعتماده في أية صيغة قد نتفق عليها في الدورة الختامية.

ومن ثم فإنني أود أن أقترح على المؤتمر أن يتخذ قرارا بشأن ما يلي:

١ - وجوب عقد دورتين اضافيتين للمؤتمر خلال ربيع وصيف عام ١٩٩٤. والموعدان اللذان أشار إليهما مكتب شؤون المؤتمرات هما من ١٤ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤ ومن ١٥ إلى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤. وهذان الموعدان يجب أن تقرهما الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين؛

٢ - أن يوصي المؤتمر الجمعية العامة بأن توفر مرافق وخدمات المؤتمرات لهاتين الدورتين. وسعيا لتسهيل أعمالنا، ينبغي أن تمكثنا الخدمات المقدمة من أن نعقد جلسيتين في وقت واحد خلال الدورتين. وهناك آثار مالية مرتبطة بهذا الطلب لا بد أن تأخذها الجمعية العامة في الاعتبار؛

٣ - أن يؤيد المؤتمر اقتراح الرئيس الداعي إلى أن يطلب من منظمة الأغذية والزراعة توفير ورقتي معلومات من أجل أعمالنا وذلك قبل حلول الدورة القادمة.

ويسرني أن أتوجه إليكم بأحر وأصدق آيات الشكر لما أبدىتموه من تفان في مهمتنا وللطريقة البناءة والتعاونية التي ساهمت بها في أعمال هذه الدورة. وأود أن أعرب بشكل خاص عن عميق امتناني وتقديري لما أبدىتموه جميعا نحوي، بوصفي رئيسكم، من تعاون ومساعدة وصداقة. فلقد سهل ذلك كثيرا من مهمتي. وأود أن أثني بوجه خاص على نواب رئيس المؤتمر الذين أمدوني بدعمهم وتوجيههم القيّمين. وأود أيضا أن أشكر الأمانة العامة لتسهيلها لأعمالنا خلال هذه الدورة.

— — — — —